تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر

The Impact of the Proliferation of Weapons in the African Sahel on the Growing Security Threats in the Territorial Space of Algeria

عبد الكامل بلعباس(*)

الملخص

تهدف هذه المداخلة إلى: تقديم رؤية عن تنامي التهديدات الأمنية في المحيط الجغرافي للجزائر بسبب انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي. وإبراز أهم الجهود الثنائية والإقليمية التي ساهمت فيها الجزائر من أجل لحد من انتشار السلاح. كما تحاول المداخلة تقييم المبادرات الإقليمية لمكافحة انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي مع إعطاء بدائل وحلول من أجل مجابهة التهديدات الأمنية في المحيط الجغرافي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الساحل الافريقي، انتشار الأسلحة، الامن الجزائري

Abstract:

This research paper aims to present a thorough vision about the growing security threats in the regional space of Algeria that have been exacerbated by the proliferation of weapons across the Sahel since the outbreak of the Libyan civil war. It also highlights the most important bilateral and regional efforts, which Algeria took part of, to limit the spread of weapons and mitigate its effects. And then the regional initiatives to combat that proliferation will be assessed. Finally, this paper recommends some options and alternatives that would help to confront the common security threats in the region.

Keywords: Algeria; Sahel; Proliferation of Weapons; Algerian security.

(*) - طالب دكتوراه بجامعة الجزائر 3 تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، **البريد الالكتروني:** bellabeskamal@gmail.com

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل أحد أهم معاقل الجريمة المنظمة في العالم كونها نقطة عبور وتجارة لمختلف السلع المهرّبة على رأسها الأسلحة، كما أنها منطقة تتميز بالانفلات الأمني وهشاشة دول المنطقة التي تعاني من قصور في أداء مهامها الأمنية على مستوى الحدود وإدارتها ومراقبتها، مما دفع بالجزائر ودول المنطقة إلى إقامة تعاون إقليمي مشترك من أجل مكافحة انتشار الأسلحة في منطقة الساحل ومختلف التهديدات الأمنية الناتجة عنها كالإرهاب والجريمة المنظمة باعتبار أن السلاح هو الفتيل الذي يغذي التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة بعد التدخل الأجنبي في ليبيا ومالي وما تبعه من تدفق في السلاح الليبي الى منطقة الساحل، التي شكلت بيئة خصبة للجماعات الإرهابية لأن السلاح يعتبر النواة التأسيسية لكل عمل إرهابي أو حركة انفصالية باعتباره ينقل الجماعة من قوة لينة لا تمتلك وسائل العنف والإكراه المادية إلى قوة مسيطرة تمتلك قوة السلاح وبالتالي تمتلك إرادة لتطبيق مشروعها سواء كان مشروع سياسي كالتي تملكه الحركات الإرهابية التي تريد إنشاء ما يسمى -دولة إسلامية- أو مشروع ربحي وهو ما تريده عصابات الجريمة المنظمة ذات الارتباطات الدولية.

إن البنية الجغرافية والأمنية لمنطقة الساحل تعتبر جد متداخلة ومعقدة نظرا لكونها تتجاوز البعد الإقليمي المحلي إلى البعد الدولي كونها احد أهم مناطق التهريب في العالم، بالإضافة إلى ذلك أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية مما جعلها محط أطماع القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية ،مما جعل المنطقة نقطة تماس وصدام بين هذه الدول التي تسعى إلى السيطرة والهيمنة على دول المنطقة وبالتالي الحاجة إلى غطاء من أجل التدخل ودعم أطراف على حساب أطراف أخرى والدعم هنا يشمل الجانب الأكبر وهو السلاح والتواجد العسكري في المنطقة كمشروع برخان الفرنسي.

تعاني دول الساحل من الفقر وغياب التنمية البشرية التي تعد اكبر سبب للانفلات الأمني وانفجار الصراعات الإثنية والعرقية والعقائدية داخل المجتمعات، فالعنف البنيوي الذي تعرفه الدولة في إفريقيا هو نتيجة حتمية للحرمان والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى الهشاشة الأمنية وبروز ما يسمى بالدولة الفاشلة، لذلك انطلقت المقاربة الجزائرية من رؤية تقوم على أن مواجهة انتشار السلاح والجريمة المنظمة والإرهاب يكون من خلال التنمية والتعاون الأمني والاقتصادي بين دول الساحل الإفريقي ودول الشمال من خلال برامج تنموية وإنشاء مؤسسات إقليمية تهدف الى التنسيق الأمني بين الجزائر ودول المنطقة ومختلف المنظمات الدولية لمكافحة انتشار السلاح:

فكيف يؤثر انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري وما هي الجهود الثنائية والإقليمية التي بذلتها الجزائر من أجل مكافحة هذا الانتشار؟

1- حركية انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل الافريقي:

كانت ليبيا مركزا لانتشار الأسلحة لأكثر من 40 عاما، ففي عهد معمر القذافي جمعت الجماهيرية الليبية واحدة من أكبر مخزونات الأسلحة التقليدية في إفريقيا، وقد استخدم النظام هذا المخزون في نزاعاته الحدودية، وبعد زوال نظام القذافي في منتصف عام 2011 بعد ظهور المعارضة المسلحة وتدخل حلف الناتو تم نهب مخازن السلاح الليبي الذي وزع قسم منه على أكثر من 100 ميليشيا مسلحة مع حوالي 125،000 مقاتل ، بعضهم مدعوم من قبل حلف الناتو ، أما القسم الباقي من الأسلحة والمقدر بأكثر من 50 مليون قطعة سلاح تم تهريبه عبر الحدود ليصل حتى الى سوريا والعراق.[1]

[1] -Report of Centre conflict arm, **SUDANESE STOCKPILES AND REGIONAL WEAPON DIVERSION :** http://www.conflictarm.com/download-file/?report_id=2433&file_id=2434

وتتمثل قطع الأسلحة المهربة في: 20 مليون قطعة كلاشنكوف روسي وبندقية أمريكية واكثر من 12 مليون قاذفة rbg، وأكثر من 2 مليون بندقية من نوع سيمنوف.

980.000 ألف مسدس عيار 9 ملم.

220.000 قذيفة مورتر، وأكثر من 13000 قاذفة صواريخ محمولة، وأكثر من 10.000 رشاش محمول على الشاحنات من نوع Fm .

20 مليون صندوق ذخيرة حية لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة ونصف ثقيلة فقدت من المخازن الوطنية للدولة.

250.000 ألف صدرية عسكرية أمريكية، 890.000 ألف قنبلة يدوية ولغم مضاد للأفراد.

5000 صاروخ أرض جو من نوع سام-7صنع روسي[2] شبيه بصواريخ ستينغر الأمريكية، وهي الأخطر باعتبارها صغيرة الحجم وقادرة على اسقاط طائرة مدنية.

أضاف الموقع الإلكتروني لمنظمة "Small Arms Survey" وهو موقع مهتم بمتابعة نشاط التسليح على مستوى العالم، إن ليبيا أصبحت منذ عام 2011 "منطقة لبيع السلاح وأكد التقرير أن أسلحة مصنعة داخل 26 دولة أوربية وآسيوية، عثر عليها داخل ليبيا بزيادة تصل لأكثر من 20 مليون قطعة سلاح تزيد عما تركه نظام القذافي، وهذا يوضح تحول ليبيا الى سوق دولية للسلاح مما يجعلها أكبر مورد للأسلحة الغير مشروعة في منطقة الساحل.

وتأتي أنواع الأسلحة الأميركية والتركية على رأس القائمة، بعدها الأسلحة الإيرانية والصربية، ثم السلاح الروسي المنهوب بعد سقوط النظام في 2011 بليبيا.[3]

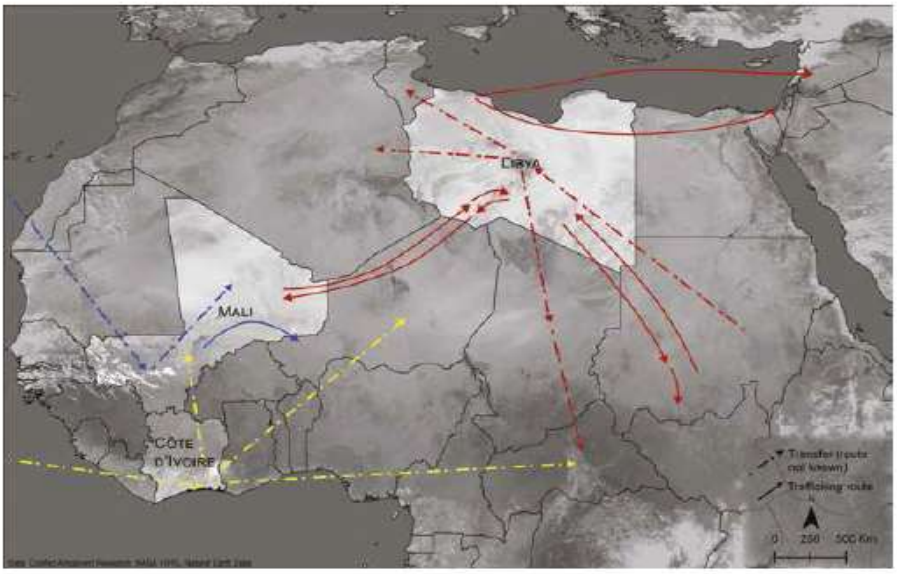
---

[2] -Report of Centre conflict arm , **INVESTIGATING CROSS-BORDER WEAPON TRANSFERS IN THE SAHEL :** http://www.conflictarm.com/download-file/?report_id=2433&file_id=2434

[3] -Report of Centre conflictarm, **INVESTIGATING CROSS-BORDER WEAPON TRANSFERS IN THE SAHEL**, op-cit

تأتي مالي في مقدمة دول الساحل الافريقي الى عرفت أكبر تدفق للسلاح بسبب تواجد الحركات الانفصالية في تمبكتو وكيدال وقاو، التى تشكل شمال مالي، كم أن نزوح الجهاديين من مختلف مناطق شمال افريقيا وجنوبها بسبب الانفلات الأمني في مالي وتواجد السلاح الذي اعطى للجماعات الارهابية حافزا من أجل تثبيت وجودها في منطقة الساحل الإفريقي.
ثم تأتي تشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار وذلك راجع حسب تقرير مركز البحث فى الصراعات والتسلح أن السلاح المتواجد فى الدول التي سبق ذكرها راجع بالدرجة الأولى إلى الضعف في مراقبة مخازن السلاح وعجز الجهاز الأمني على مراقبة الحدود والتحكم في منافذ تهريب السلاح.[4]
وأشار التقرير إلى تواجد أكثر من مليون قطعة سلاح في يد الجماعات المسلحة في إفريقيا الوسطى ما يسمى جيش الرب وحركة بوكو حرام في نيجيريا وكوديفوار وحركة أنصار الدين. لتأتى بعد ذلك سوريا والعراق وذلك بسبب الحرب الدائرة هناك.

خريطة توضح حركية انتشار السلاح في منطقة الساحل الأفريقي:



المصدر: CAR field documentation in the Central African Republic, Chad, Libya, and Mali, 2014–15;

2-الاختراق الأمني للحدود الوطنية الجزائرية:

تعتبر الجزائر من أكبر المتضررين من انتشار السلاح في منطقة الساحل، حيث تم العثور على أكثر من 60 مخبأ للأسلحة بمختلف أنواعها داخل التراب الوطني مما يجعل الجزائر نقطة تخزين وعبور للسلاح خاصة على المناطق الحدودية، كما تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي من حجز أكثر من 2000 قطعة سلاح بمختلف أنواعها منذ 2011 الى غاية 2016.[5]

كما أن الأسلحة المتطورة وأنظمة الاتصال الحديثة التي تمتلكها الجماعات الإرهابية مكنتها من احداث اختراق أمنى بضرب المنشأة الغازية بتيقنتورين، حيث اخترقت كتيبة الموقعون بالدماء المدججة بسلاح ليبي ودخلت من منفذ ليبي وقامت بحجز رهائن أجانب وجزائريين، مما وضع الجزائر في مأزق أمني كانت له تداعيات اقتصادية وامنية ودبلوماسية.

يعود تنامي التهديدات الأمنية في المحيط الإقليمي للجزائر بالدرجة الأولى الى انتشار السلاح في منطقة الساحل التي أعطت دفعة قوية للجماعات الجهادية المتمركزة في شمال مالي، حيث قامت حركة التوحيد والجهاد باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين واستخدامهم كورقة ضغط على الجزائر.[6]

كما أن الجماعات المسلحة لم تكتفى بشمال مالي بعد تواجد السلاح والمقاتلين فوسعت من أهدافها لتقوم بالزحف نحو الحكومة المركزية في بماكو وهو ما سرع من التدخل الفرنسي في مالي وبالتالي اشتعال الحدود الجزائرية المتاخمة لشمال مالي وهو ما جعل الجزائر تتعرض لعبء أمنى أكبر بسبب هشاشة دول الساحل وعجزها عن مراقبة حدودها.

---

[5] فريدوم سي أونوها و جيرالد اي إزريم الحناشي، **غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص2.

[6] فريدوم سي أونوها و جيرالد اي إزريم الحناشي، **غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، مرجع سبق ذكره، ص3

3- تعزيز تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة:

ازدادت قوة ونشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بعد تدفق كميات هائلة من السلاح إلى المنطقة مما مكنها من السيطرة على مناطق وخطوط التهريب وإمداد المخدرات نحو الحدود الوطنية الجزائرية، واحتجاز رهائن مقابل دفع الفديات وتهريب الكوكايين والهيروين والمهلوسات وخاصة الحشيش وتهريب الأسلحة بمختلف أنواعها.

يقوض الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو متزايد السلام والأمن في الصحراء الكبرى عموما وصحراء الجزائر خصوصا، فهي تعتبر عنصرا مغذيا للصراعات والأنشطة الإجرامية، كما إن انتشار هذه الأسلحة وسهولة الحصول عليها وسوء استخدامها يشكل أكبر تهديد للأمن الوطني الجزائري.

فمن أصل حوالي خمسمائة مليون قطعة سلاح غير مشروعة كان يجري تداولها في جميع أنحاء العالم في العام 2004، أشارت التقديرات إلى أن حوالي مائة مليون منها كانت منتشرة في إفريقيا جنوب الصحراء وتركزت ثمانية إلى عشرة ملايين منها في منطقة غرب إفريقيا وأكثر من 70 في المئة من حوالي 8 ملايين قطعة سلاح غير قانوني من فئة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب إفريقيا يعتقد أنها في نيجيريا ومالي وصحراء الجزائر.[7]

ويتم تداول هذا النوع من الأسلحة من خلال صلات معقدة: تصنيع محلي وتهريب من قبل المتاجرين وبقايا من البنادق التي استخدمت خلال الصراعات المسلحة والسرقات من الأسلحة الحكومية من قبل رجال الأمن الفاسدين والمستوردين غير الشرفاء المعتمدين من قبل الحكومة ومما يوفره العائدون من عمليات السلام الدولية ومن الأسلحة التي توزع على المرتزقة من قبل حكومات طائشة مثل ليبيا تحت حكم معمر القذافي، وما يكسبه الإرهابيون والمتمردون والجماعات الإجرامية من إغارتهم على مخازن الأسلحة وما إلى ذلك من طرق غير

---

[7] فريدوم سي أونوها و جيرالد اي ازريم الحناشي، **غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، ص3-4

مشروعة للحصول على الأسلحة، ويتكون المهربون من مواطنين من غرب إفريقيا ومتعاونين أجانب.

ونظرا لقصور أنظمة الأمن القومي وسهولة اختراق الحدود ونظرا للطلب المتزايد على السلاح من قبل المجرمين والإرهابيين، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة صممت أساليب لإخفاء وتهريب الأسلحة عبر الحدود بشكل يلائم طبيعة الصحراء الجزائرية.

وبحصولهم على أسلحة متطورة أصبح الإرهابيون قادرين على اختطاف أشخاص للحصول على فدية، ومن المعروف أن الاختطاف مشكلة ماثلة منذ فترة طويلة، ومع ذلك لا يزال من الجرائم التي لا يبلغ عنها بشكل كاف في العديد من المناطق عبر العالم، وقد أصبحت جماعات الجريمة المنظمة التي تتخذ من الاختطاف سبيلا للحصول على فدى، أصبحت مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب في الساحل الافريقي.[*]

حصلت منظمة القاعدة بالمغرب الإسلامي على مداخيل وصلت إلى 6 ملايين دولار في إحدى الحالات وجنت من ورائها عشرات الملايين من الدولارات منذ العام 2006 وقد جمعت ما يقدر بـ 70 مليون دولار عبر تجارة السلاح، ما بين عامي 2006 و2011، وتمكن التنظيم والجماعات المنشقة عنه من اختطاف غربيين في الجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي والمغرب وليبيا وتونس كما ساعد مؤخرا بعض التابعين له في نيجيريا في تنفيذ عمليات خطف في شمال نيجيريا.

وكانت جماعات إرهابية مثل القاعدة بالمغرب الإسلامي وبوكو حرام قد اعتمدت السطو المسلح على البنوك كوسيلة تدر عليها المال الضروري للحصول على مستلزمات المعيشة وضروريات العمليات، وشملت العمليات التي استخدمتها القاعدة بالمغرب الإسلامي أنشطة إجرامية أخرى مثل توقيف سائقي السيارات على الحواجز الوهمية على الطرق النائية

[*] – نفس المرجع

(غالبا ما يلبس أفراد هذه الجماعة في مثل هذه العمليات بدلات قوات الأمن) وذلك لتمويل عملياتها في الجزائر وأجزاء من مالي.

4-أهم الجهود الثنائية والإقليمية التي بذلتها الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب و انتشار السلاح داخل منطقة الساحل الإفريقي:

كان لمرور الجزائر بالعشرية السوداء ومحاربتها للإرهاب، الأثر الكبير على سلوك الجزائر الإقليمي، حيث ترى المقاربة الأمنية الجزائرية أمنها يبدأ من استقرار المنطقة الإقليمية التي تنتمي اليها، وعليه بذلت الجزائر مجهودات كبيرة سواء ثنائية أو إقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من انتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي، ويمكن ذكر عدد من المجهودات:

أ-التعاون الأمني بين الجزائر وتونس:

بعد الحراك الذي عرفته تونس وما تبعه من أحداث في ليبيا نتج عنها تردى الأوضاع الإقليمية والأمنية، وانتشار السلاح الليبي والإرهاب، مما ادّى الى ضرورة التعاون والتنسيق الأمني بين تونس والجزائر، وقد ظهرت بوادر هذا التنسيق بعد وقوع هجمات إرهابية استهدفت أجهزة الأمن التونسية ومقتل 15 عسكريا تونسيا بمنطقة القصرين، وهجمات بن قردان(**).

(**) - وقع الهجوم يوم 7مارس 2016 في مدينة بنقردان في تونس على الحدود مع ليبيا، وتواصلت الاشتباكات المتقطعة إلى 9مارس .في ساعة مبكرة من الصباح قامت مجموعات مسلحة بالهجوم على المدينة في محاولة للسيطرة عليها، واعترضتها قوات من الجيش الوطني التونسي والحرس الوطني والشرطة .انتهت الاشتباكات في منتصف النهار تقريبًا، وتواصلت عمليات المطاردة في المناطق المجاورة وفي حصيلة نهائية لرئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع التونسية يوم 7مارس بلغ عدد القتلى 55 قتيلًا، منهم 36 مسلحًا، و12 من الجيش والقوات الأمنية، ومدنيين، وبلغ عدد الجرحى 27 فردا، إضافة إلى اعتقال 7 مسلحين ،تجددت الاشتباكات في بنقردان يوم 8مارس في الليل، واستطاعت قوات الجيش والأمن القضاء على 6 مسلحين متحصنين في منزل بضواحي المدينة .كما تواصلت عمليات المطاردة والاشتباكات المتقطعة لأيام متعددة حيث امكن لقوات الامن التونسية في 9مارس تصفية 4

ازداد هذا التنسيق لاحقًا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية، والتي تبلغ نحو ألف كيلو متر خاصة في منطقة جبل الشعابني، التي تعتبر منطقة وعرة عجزت أجهزة الأمن التونسية عن تطويقها والقضاء على الجماعات الإرهابية المتحصنة بها ومنع نشاط تهريب السلاح الذي يعتبر مورد رئيسي للجماعات الإرهابية في تونس، مما استدعى الاستعانة بالخبرة الميدانية للجيش الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب لأكثر من 20 سنة.

كان التعاون والتنسيق بين البلدين في بدايته يشمل تبادل المعلومات ثم تتطور بعد ذلك لهيكل في شكل اتفاق أمنى بين البلدين أين نص هذا الاتفاق على آليات التنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي، ومنح صلاحية اتخاذ القرار العسكري الميداني للقيادات الميدانية، دون العودة إلى القيادات المركزية، في حال تنفيذ عمليات عسكرية لملاحقة او رصد تحركات المهربين والجماعات الإرهابية .

كما حصل الجيش التونسي على مساعدات عسكرية جزائرية شملت طائرات قديمة وصواريخ أرض جو روسية وتجهيزات عسكرية، وذخائر كما تسلمت دفعات من معدات روسية متطورة مرتبطة بمكافحة الإرهاب، ككاشفات ألغام وأجهزة مراقبة حرارية على طول الحدود المشتركة، وتدريب الجيش التونسي على حرب العصابات.

كما تم تعزيز وتكثيف التعاون فيما بين الجزائر وتونس بعد الانفلات الأمني الذي عرفته ليبيا وما تبعه من انتشار للإرهاب في ليبيا، ومشاركة الدولتين في اجتماع دول جوار ليبيا على مستوى وزراء الخارجية، وتجلى هذا التنسيق من خلال اجتماع دول جوار ليبيا في الحمامات بتونس يومي 14 و15 جويلية بدعوة من الجزائر، والثانية هي اللقاء الخاطف بين رئيس

مسلحين في حين قتل جندي وجرح مواطن آخر وفي 10مارس، قتل 4 مسلحين واعتقل آخر.مثّلت هذه العملية ضربة قاسمة للمجموعات الارهابية بعد مقتل جميع المخططين للهجوم.

الحكومة التونسية مهدي جمعة ورئيس الحكومة الجزائرية عبد الملك سلال يوم 22 جويلية 2014، في تبسة للتنسيق الأمني والعسكري. [8]

وقد قامت القوات العسكرية للبلدين خلال الفترة السابقة ببرمجة مناورات جوية مشتركة بواسطة طائرات مقاتلة حربية، وترتكز في المثلث الصحراوي الواقع في أقصى جنوب الحدود البرية بين تونس والجزائر [9]، والتي تلتقي مع حدود ليبيا، نظرا لما تشهده هذه الحدود من انفلات.

تأتي أهمية التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الجزائر وتونس، في إطار استراتيجية اقليمية لمكافحة الإرهاب وتجارة السلاح والجريمة المنظمة، كما تأتي نظرا لمعطيات الوضعية الإقليمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية المعقدة والمتداخلة التي تميز المنطقة، بسبب انتشار الحركات الإرهابية في ليبيا ودول الساحل الإفريقي من جهة، ونتيجة لاستراتيجيات القوى الغربية التي تتنافس من أجل بسط نفوذها في المنطقة.

ب-جهود الجزائر لدى المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب:

تعتبر الجزائر أداة التنسيق وهمزة الوصل بين المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث والدول الإفريقية الأعضاء فيه ، التي تعتبر اكبر ممول له ماديا من اجل بحث سبل مكافحة الإرهاب وقطع تمويله بالسلاح بكل صرامة واحترافية تتماشى مع التطور الذي عرفته الظاهرة الإرهابية، حيث تساعد الجزائر الدول الأعضاء في المركز على تنمية الخبرات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به على رأسها تجارة السلاح ، من خلال التدريب وتبادل المعلومات، كما تعمل الجزائر من خلال المركز على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من خلال إدارة الأبحاث والدراسات في مجال مكافحة الإرهاب.

تهدف الجزائر من خلال هذا المركز إلى توحيد الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب ،حيث يعمل المركز رفقة 40 خبيرا إفريقيا منذ أفريل 2008، على مناقشة مسألة الإرهاب وسب

---

[8] هشام موفق، دو افع التعاون الأمني بين الجز ائروتونس، الجزيرة، **04.08.2014**، على الر ابط التالي:
/http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/4

مكافحته والقضاء عليه في إفريقيا، والعمل على وضع برامج تكوينية خاصة بمراقبة الموانئ والمطارات، والتكوين في مجال الكشف عن المتفجرات ومختلف الطرق المستعملة في تنفيذ العمليات الإرهابية[10].

ج-الجزائر ومالي:

تسطير برنامج خاص بتجفيف تجارة الأسلحة والحد من انتشارها من طرف الحكومة المالية، وبدعم جزائري، حيث يقوم هذا البرنامج على تقديم مكافآت مالية، وتسهيلات اقتصادية واجتماعية كالسكن والتوظيف لكل من يقوم بتسليم سلاحه، حيث تم إحصاء أكثر من 10 آلاف شخص استجاب وللبرنامج وحصلوا على دعم مادي وصلت تكلفته الى 22.6 مليار فرنك إفريقي.[11]

د-التعاون الجزائري الليبي في المجال الأمني:

تعتبر ليبيا أكبر مهدد للاستقرار في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء نظرا لحالة الفوضى التي خلفتها الحملة الأطلسية على ليبيا بإسقاطها نظام معمر القذافي وانتشار فوضى السلاح مما خلق بؤرة توتر كبيرة في المنطقة جذبت اليها العديد من الجماعات الإرهابية، وهو ما حتم على الجزائر انفاذ مقاربة أمنية من أجل مكافحة وحصر التهديدات الأمنية في ليبيا، فجاءت خطة عمل طرابلس،[12]على إثر أعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد في طرابلس في مارس 2012، والتي تهدف الى تعزيز الترابط والتعاون العملياتي بين ليبيا ودول الجوار على صعيد أمن الحدود، وتتضمن الخطة

---

[10] ادريس عطية، **الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتاها**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011.

[12] -Yahia H. Zoubir. **French-Algerian Relations: The Weight of History**. Research Paper. Qatar: Aljazeera Center for Studies. 07 July 2011.p:04.

تحليل الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية الإقليمية، خاصة انتشار الأسلحة والتهريب ومكافحة الإرهاب وأسباب التهديدات الأمنية الحدودية.[13]

واعتمدت الخطة حلولا مشتركة تضمنت الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة والاستجابة للاحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن، كما تضمنت الحلول ضرورة التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون المشترك خاصة التعاون الاقتصادي والتنموي والأمني، من أجل القضاء على المشاكل والتحديات التي تواجه دول المنطقة وتوفير الدعم المادي عن طريق التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف وقرر المؤتمر وضع آلية دائمة للتعاون الإقليمي.[14]

كما تتعاون الجزائر مع ليبيا من أجل هندسة وتنسيق القطاع الأمني حيث دعمت الجزائر الحكومة الليبية في ضبط الأولويات الوطنية - قصيرة وبعيدة المدى- في إصلاح قطاع الأمن وتكريس العدالة الانتقالية وسيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

هـ-التعاون مع منظمة الدرك الإفريقي OGA:

برزت فكرة إنشائه بالعاصمة السنغالية داكار في اكتوبر 2001، على هامش انعقاد مؤتمر حول الحفاظ على السلام واحترام الحريات العمومية، المنظم من طرف الدرك الوطني السنغالي[15].

---

(13)- Shivit Bakrania, **Libya: Border security and regional cooperation**, op-cit, p. 14

(14)- James Cochayne, Jason IPE, **Alistair MILAN. "Implementing the UN Global Counter Terrorism Strategy in North Africa"**. September 2010, p:42.

(15) -نذير بطاطاش، **التعاون الاوربي الافريقي بين الشراكة والتبعية**، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2010.

في أفريل 2003، تمت المصادقة على الاتفاقية المنشئة للمنظمة، ودخلت حيز التنفيذ في 2005، حيث تم تعيين 3 مكاتب إقليمية وانتخاب رئيس للمنظمة بمشاركة 25 بلد افريقي، وتعيين سكرتير عام.[16]

ترأس الجزائر المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وتسعى المنظمة للتعاون مع مصالح الدرك المشتركة للتنسيق الأمني وتبادل المعلومات والخبرات من أجل مكافحة الإرهاب وتجارة الاسلحة.

توفر المنظمة شبكة استعلام واستخبار تغطي 26 دولة إفريقية تتشارك في توفير قاعدة بيانات حول انتشار الجريمة المنظمة وتبادل التجارب بين مؤسسات الدرك الأعضاء في المنظمة.[17]

كما تعتبر منظمة الدرك الإفريقي إطارا لإيجاد الحلول المكيفة مع خصائص وانشغالات القارة الإفريقية، وهي أول منظمة تبدي رغبتها في تكوين فضاء تبادل إفريقي حول مسائل أمنية تخص القارة، فيما ينتظر أن تعزّز المكاتب الإقليمية هذا التعاون من خلال توطيد عمليات التنسيق بين أجهزة الدرك في القارة. كما أن تأسيس منظمة مصالح الدرك الإفريقي يهدف الى التركيز على مجال التكوين وكذا في الميدان العملي الخاص بمكافحة الإجرام بشتى أشكاله.

و-تأسيس قيادة أركان عملياتية مشتركة لجيوش الساحل:

أُنشِئت رسميا في 21 أفريل 2010، بتمنراست من أجل التنسيق الأمني وتبادل الخبرات العسكرية، يرأسها حاليا قائد الأركان الجزائري " الفريق قايد صالح". والتي سعت الجزائر

---

[16] -نبيل بويبة، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجستير، الجامعة العربية، القاهرة، 2009، ص124.

[17] - المكان نفسه.

من خلاله الى مكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي " QAMI"، الذي اتخذ بعدا اقليميا خاصة بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال اليه.[18]

عقد أول اجتماع بتمنراست في 2009، أين أعلن قادة دول الميدان: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر. على تشكيل لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة.

وتعتبر هذه اللجنة أهم محور للاستراتيجية الجزائرية الاقليمية لمكافحة الارهاب، تهدف من خلالها الى حل وتسوية المسائل الأمنية في نطاقها الاقليمي ومنع أي تدخل أجنبي في المنطقة من طرف القوى الكبرى، حيث تتكون من:

- قيادة أركان الجيش التي تتولى ادارة المهام التكتيكية والموارد العسكرية للدول الأعضاء، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية حول تحركات وانتشار الجماعات الارهابية في المنطقة، وذلك بالاعتماد على وحدة المراقبة والاستطلاع (unité de fusion et de liaison)، والتي يتواجد مركزها بالجزائر.[19]
- خلية العمليات والاستعلامات، وتضم مصالح الاستخبارات للدول الأعضاء حيث تشكل قاعدة معلوماتية حول بنية الجماعات الارهابية واعضائها.
- خلية الدعم والاسناد والاتصالات، والتي تهدف الى ادارة القوة العسكرية المشتركة والتي يقدر عددها بحوالي 150 ألف جندي في 2013، من بينهم خمسة آلاف عنصر من مقاتلي الطوارق بنظر لاعتبارات جغرافية كونهم على دراية بتضاريس المنطقة وممراتها.[20]

كما تقوم لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة بالتعاون في مختلف المجالات العسكرية، وتسيير الدوريات في المناطق الحدودية المشتركة، والادارة الفنية العسكرية، كتنظيم

---

[18] -نبيل بويبة، مرجع سبق ذكره،ص125

[19] -الحامدي عيدون، مرجع سبق ذكره.

[20]- نفس المرجع.

الطلعات الجوية وتنسيق والقيام بضربات استباقية ضد الجماعات الارهابية والمهربين ، وشبكات تهريب السلاح.

5- لجنة الأركان العملياتية في مكافحة الإرهاب و انتشار السلاح بين الو اقع والمأمول:

كانت المبادرة في بدايتها محل ترحيب من طرف القوى الكبرى ودول المنطقة التي اعتبرتها خطوة الى الأمام ودعم للاستراتيجية الدولية والأممية لمكافحة الإرهاب، وبداية لتعاون إقليمي فعال في مجال مكافحة الارهاب، غير أن هذه المبادرة بقيت جامدة وغير مفعّلة على ارض الواقع، وذلك بسبب عدم التوازن العسكري والاقتصادي بين الجزائر ودول المنطقة فيما يسميه البعض غياب الشريك القوي للجزائر، حيث تعاني دول المنطقة من غياب القوة المادية والعسكرية لملاحقة ومتابعة الجماعات الارهابية مما ادى الى تحمل الأعباء الاقليمية من طرف الجزائر وحدها، وصعب من مهمتها.

كما أن العمالة لفرنسا التي تتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة مقابل المساعدات المادية حال الى غياب التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية التي تتشاركها دول الميدان كمالي والنيجر مع فرنسا.

أ-التعاون بين الجزائر ومنظمة الأنتربول:

تتعاون الجزائر مع منظمة الانتربول في مجال مكافحة الجرائم، بدء من الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة ووصولا إلى القرصنة ومسائل الأمن الإقليمي من أجل تعزيز فعالية هذه الأجهزة الشرطية وتحسين التعاون فيما بينها في الجزائر وفي افريقيا.

ويهدف التعاون الجزائري مع الانتربول الى ما يلي:

- تعزيز أمن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب بفضل أدوات الإنتربول وخدماته الميدانية، من خلال الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتنفيذ العمليات على الحدود وتعزيز استخدام النشرات.

- تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تغذية منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة بالبيانات عن الأسلحة النارية المعروف انها مفقودة أو مسروقة أو متّجر بها واقتفاء أثرها.
- تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح عبر الحدود الوطنية في منطقة الساحل، من خلال تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تبادل المعلومات عن تجار المخدرات المطلوبين أو المشبوهين لمقارنتها بالبيانات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول وإيجاد الروابط وتسهيل كشف الشبكات الإجرامية وتفكيكها.[21]

خاتمة:

ان انتشار السلاح في الساحل الإفريقي راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف المقاربات الأمنية التي تبنتها دول المنطقة العاجزة عن التحكم في حدودها، كما ان النزاعات والصراعات ساهمت بشكل كبير في تدفق السلاح نحو منطقة الساحل وبالتالي ازدياد نسبة العنف والجريمة المنظمة، وباعتبار المنطقة عمق استراتيجي للجزائر وامتداد جغرافي لها، جعل الجزائر تتأثر بحركية انتشار السلاح والنزاعات في المنطقة، وهو ما جعل البلاد تتحمل فاتورة الانفلات الأمني في المنطقة.

قائمة المراجع:

1-مذكرات واطروحات:

[1]-- بطاطاش (نذير)، **التعاون الاوربي الافريقي بين الشراكة والتبعية**، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو،2010.

2- بويبة (نبيل)، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجستير، الجامعة العربية، القاهرة،2009.

3-الحامدي (عيدون)، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة،2015.

[4]- عطية (ادريس)، **الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتاها**، اطروحة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.

2-تقارير أجنبية:

1- COCHAYNE (James), IPE (Jason), **Alistair MILAN. "Implementing the UN Global Counter Terrorism Strategy in North Africa"**. September 2010.

2- **The United States National Central Bureau Of INTERPOL**, U.S. Department of Justice Office of the Inspector General Audit Division Audit Report 09-35, September 2009.

3- ZOUBIR (Yahia H.), **French-Algerian Relations: The Weight of History**. Research Paper. Qatar : Aljazeera Center for Studies. 07 July 2011.

3-تقارير متواجدة على المو اقع الالكترونية:

-reports of Centre conflictarm, **Sudanese Stockpiles and Regional Weapon Diversion, conflict armament research, May 2017,**
http://www.conflictarm.com/download-file/?report_id=2433&file_id=2434

- هشام موفق، **دو افع التعاون الأمني بين الجز ائر وتونس**، الجزيرة،**04.08.2014**،**على الر ابط التالي:** http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/4/

-Coopération millions de dollars au développement des régions du nord mali koulouba 19 mai 2011, in http://www.present -gouv.mal 12/03/2016-12 :37